«الأنباء» تنشر تقرير الحكومة المحال إلى مجلس الأمة حول متابعة الخطة السنوية 2021ـ2022 «الربع الثالث من 2021/4/1 إلى 2021/12/31»

الإصلاح الإداري ومحاصرة البيروقراطية بـ 3 برامج أساسية هي الحكومة الإلكترونية وتطوير المخطط الهيكلي والحوكمة

سلطان العبدان

■ 11 جهة تشارك في تنفيذ المشروعات الإستراتيجية البالغ عددها 15 مشروعاً تأخر بعضها بسبب جائحة كورونا

■ تنمية قطاعات الصناعة والزراعة والثروة السمكية والتعدين والخدمات لزيادة الإنتاجية وتطوير الاقتصاد الوطني

أحالت الحكومة إلى مجلس الأمة تقرير الخطة السنوية 2022/2021 ـ الربع الثالث (2021/4/1 ـ 2021/12/31)، حيث ورد في التقرير الذي تنشره «الأنباء» أن منظومة متابعة الخطة الإنمائية متوسطة الأجل والخطط السنوية المنبثقة عنها ترتكز على نظام آلي تفاعلي بين الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وكافة الجهات المشاركة في خطة التنمية، ويقوم بمتابعة تنفيذ مشروعات خطة التنمية السنوية، والمؤشرات الدولية ومستهدفات الخطة الإنمائية متوسطة الأجل، إضافة لمتابعة البرنامج التشريعي التنموي للخطة الإنمائية متوسطة الأجل، والأولويات التشريعية المقترحة لبرنامج عمل الحكومة

من أهم أهداف نظام المتابعة التفاعلي هو اكتشاف ومواجهة التحديات التي تعترض مشروعات التنمية أولا بأول، باستحداث آليات عملية بين الجهات الرئيسية المنوط بها مواجهة تلك التحديات، مثل المجلس البلدي وبلدية الكويت، والأجهزة الرقابية بالتنسيق مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بصفتها الجهة الموكل إليها متابعة تنفيذ مشروعات الخطة والتنسيق بين هذه الجهات.

في ضوء ذلك، يأتي التقرير السنوي لمتابعة خطة التنمية السنوية 2022/2021 ليكشف ما تم خلال الفترة من 1 ابريل 2021 حتى 31 مارس 2022، مقارنة بالوضع في خطة 2021/2020 ويكشف التحديات التي واجهت المشروعات، ونسب إنجاز تلك المشروعات ونسب إنفاقها بحسب البرامج التنموية والركائز المكونة لرؤية الدولة 2035 «كويت جديدة». وذلك في إطار المادة 10 من القانون رقم 7 لسنة 2016 في شأن التخطيط التنموي، والتي تنص على: «يقدم الوزير المختص الى مجلس الأمة تقارير المتابعة ربع السنوية بعد عرضها على المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية واعتمادها من مجلس الوزراء». وهو ما يعتبر التزاما من الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، تقوم به في إطار اختصاصاتها الفنية، والتزامها القانوني، وقبل هذا وذاك واجبها الوطني.

كما يأتي التقرير السنوي لمتابعة خطة التنمية السنوية 2022/2021 في ظل تفشي جائحة فيروس كورونا عالميا، والتي لاتزال تؤثر في دول العالم أجمع ومنها الكويت، وما ترتب عليها من تداعيات صحية واقتصادية واجتماعية بصفة عامة وعلى إنجاز المشروعات التنموية بصفة خاصة، وهو ما ظهر جليا في تأخر نسب إنجاز الكثير من مشروعات الخطة خلال الربع الرابع من السنة المالية.

يشتمل التقرير على 5 أجزاء رئيسية، يسبقها ملخص تنفيذي، وذلك كما يلي:

الجزء الأول: متابعة تنفيذ مشروعات الخطة السنوية 2022/2021.

الجزء الثاني: المشروعات الاستراتيجية.

الجزء الثالث: المنطقة الاقتصادية الشمالية.

الجزء الرابع: المتطلبات التشريعية.

الجزء الخامس: تحديات تنفيذ المشروعات.

ينتهي التقرير بعرض لأهم النتائج والتوصيات، ثم الملاحق التفصيلية لنتائج نظام المتابعة الآلي بالأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، وفقا لما ورد من الجهات المنفذة للمشروعات وتم اعتماده من مسؤوليها.

الجزء الأول: متابعة تنفيذ مشروعات الخطة السنوية 2022/2021

انطلاقا من رؤية دولة الكويت 2035، اعتمدت الخطة السنوية 2022/2021 على 7 ركائز، تمت صياغتها بحيث تتكامل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخلق رأسمال بشري يواكب تحديات التنمية وفقا للمؤشرات الدولية، وهذه الركائز هي: إدارة حكومية فاعلة، تستهدف إصلاح نظم الإدارة العامة لتعزيز معايير الشفافية والمساءلة وفاعلية الجهاز الحكومي، اقتصاد متنوع مستدام، يهدف الى تمكين القطاع الخاص، تنويع القاعدة الإنتاجية، تشجيع الصناعات المعرفية ذات التقنية المتطورة وتسويقها.. بنية تحتية متطورة، تسعى نحو تطوير البنية التحتية وتحديثها بما يتوافق مع المعايير الدولية، ودعم القدرة الإنتاجية للطاقة الكهربائية. بيئة معيشية مستدامة، بهدف ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية لاستدامة الموارد، وخفض نسب التلوث البيئي، رعاية صحية عالية الجودة، لتحسين جودة خدمات الرعاية الصحية في القطاعين العام والخاص. رأسمال بشري إبداعي يعمل على تنمية أفراد المجتمع من خلال التعليم والتدريب لزيادة قدراتهم الإنتاجية والتنافسية. مكانة دولية متميزة، تعزز من مكانة الكويت على المستوى الدولي في المجالات الديبلوماسية والاقتصادية والثقافية والأعمال الإنسانية.

مشروعات الخطة السنوية 2022/2021 ـ والبالغ عددها 131 مشروعا ـ والاعتمادات المالية المرصودة لها وما تم إنفاقه منها بنهاية الربع الثالث من سنة الخطة، توضح ان الاعتمادات السنوية المرصودة لهذه المشروعات بلغت حوالي 1,7 مليار دينار ـ بلغت نسبة الإنفاق عليها 32,8٪، وهي نسبة تزيد على مثيلتها في العام السابق بمقدار 4,4٪. كما يتضح من بيانات الجدول ان الاعتمادات المالية المرصودة لمشروعات ركيزة بنية تحتية متطورة هي الأكبر من بين الركائز، وركيزة اقتصاد متنوع مستدام هي الأعلى من حيث نسب الإنفاق على مشروعاتها حيث بلغت نحو 50٪.

يشير تحليل الموقف التنفيذي لمشروعات الخطة السنوية 2022/2021 بنهاية الربع الثالث، الى وجود 7 مشروعات لم تبدأ بعد تمثل نحو 5٪ من إجمالي مشروعات الخطة. كما يشير التحليل الى ان 50٪ من المشروعات في المرحلة التنفيذية، ونحو 39٪ في المرحلة التحضيرية، و5 مشروعات في مرحلة التسليم و3 مشروعات تم إنجازها. في المقابل بلغ عدد المشروعات الجديدة 15 مشروعا، 4 منها في المرحلة التحضيرية، و8 مشروعات في مراحل التنفيذ، و3 مشروعات لم تبدأ بعد، وعليه يتبين وجود 3 مشروعات مستمرة من سنوات سابقة إلا انها لم تبدأ بعد، ستتم الإشارة اليها لاحقا في الجزء المخصص لها.

حساب نسب إنجاز المشروعات

ان نسب إنجاز المشروعات المشار اليها في التقرير، تعبّر عن نسب الإنجاز الكلية ـ وليست المرحلية ـ والتي بنيت على أساس إعطاء أوزان نسبية لكل مرحلة من مراحل المشروع، تختلف باختلاف نوع المشروع من حيث كونه تطويريا او إنشائيا، بحيث ان المشروع في حال كونه إنشائيا تكون الأوزان النسبية لمراحله على النحو التالي: (20٪ المرحلة التحضيرية، 70٪ مراحل التنفيذ، 10٪ التسليم)، بينما إذا كان المشروع تطويريا تكون الأوزان كالتالي: (30٪ المرحلة التحضيرية، 70٪ لمراحل التنفيذ). بمعنى آخر اذا كان المشروع إنشائيا وأتم المرحلة التحضيرية 100٪، تكون نسبة إنجازه الكلية (100×0,2) = 20٪، واذا ما وصل ذات المشروع الإنجاز ودخل في مراحله التنفيذية وبلغت نسبة إنجازه بها على سبيل المثال 45٪ عندئذ تكون نسبة إنجازه الكلية = 20 (التحضيري) + (45×0,7) (التنفيذي) = 20٪ + 31,5 = 51,5٪، فإذا ما أتم المشروع ذاته مرحلته التنفيذية في هذه الحال فتكون نسبة إنجازه الكلية = (100×0,2) + (100×0,7) = 20٪ + 70 = 90٪، يتبقى 10٪ لمرحلة التسليم بإتمامها تكون نسبة الإنجاز الكلية للمشروع = (100×0,2) + (100+0,7) + (100×0,1) = 20٪ + 70٪ + 10٪ = 100٪، وهكذا للمشروع التطويري مع مراعاة استخدام الأوزان المشار إليها أعلاه.

كما يوجد نمط آخر لتنفيذ المشروعات، وهو التنفيذ عن طريق مشروعات الشراكة والشركات المساهمة، حيث يمر المشروع بمرحلة واحدة فقط، وهي المرحلة التحضيرية، في هذه الحالة تعطى المرحلة التحضيرية الوزن النسبي 100٪. وهو ما يعني ان نسبة الإنجاز الكلية للمشروع تكون هي ذاتها نسبة الإنجاز المرحلية.

تعتبر الإدارة الحكومية الفاعلة هي الركيزة الأولى لخطة التنمية، وتهدف الى اصلاح الممارسات الادارية، وتطوير نظم الادارة العامة ومحاصرة البيروقراطية لتعزيز معايير الشفافية والمساءلة، بهدف الوصول لجهاز حكومي تنفيذي رشيق عالي الكفاءة، يتميز بمستوى إنتاجية مرتفع، ويخدم كافة قطاعات الدولة بأفضل صورة ممكنة. تتكون الركيزة من ثلاثة برامج اساسية وهي: الحكومة الإلكترونية، تطوير المخطط الهيكلي والحوكمة المؤسسية.

يبلغ عدد مشروعات الركيزة 12 مشروعا جميعها تطويرية، تنفذها 11 جهة مختلفة، تسعة مشاريع مستمرة من الخطة السابقة وثلاثة مشروعات جديدة، وتبلغ قيمة الاعتمادات المالية لهذه المشروعات نحو 7,4 ملايين دينار، أنفق منها 0,63٪ مع نهاية الربع الثالث من خطة العام 2022/2021، ويتضمن برنامج الحكومة الإلكترونية 10 مشاريع بتكلفة قدرها 7,4 ملايين دينار، في حين يوجد مشروع واحد ببرنامج تطوير المخطط الهيكلي وآخر ببرنامج الحوكمة المؤسسية دون أي اعتمادات مالية.

بالنسبة لمراحل المشروعات، تتضمن الركيزة 8 مشروعات في المرحلة التنفيذية وأربعة مشاريع في المرحلة التحضيرية.

يهدف برنامج الحكومة الإلكترونية الى توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين طرق تقديم الخدمات العامة بما يناسب احتياجات المواطنين ويقلل من التعامل المباشر مع الجمهور وبالتالي تقليل فرص الفساد، وتخفيض التكلفة المباشرة وغير المباشرة للاعمال، على استخدام التكنولوجيا الحديثة والمتقدمة في تقديم كافة الخدمات الحكومية من خلال البوابة الإلكترونية للانطلاق نحو الحكومة الذكية.

يتكون البرنامج من 10 مشاريع، جميعها تطويرية، يشارك فيها تسع جهات مختلفة بواقع مشروع لكل جهة ماعدا وزارة الكهرباء والماء. يبلغ اجمالي الاعتمادات المالية لهذه المشروعات 7,4 ملايين دينار، حيث يستأثر البرنامج بـ 100٪ من اجمالي الاعتمادات المرصودة لركيزة إدارة حكومية فاعلة، أنفق منها 0,63٪ بنهاية الربع الثالث من خطة 2022/2021. ويلاحظ أن أغلب المشروعات مستمرة من الخطة السابقة، بينما اضيف للركيزة مشروعان جديدان في خطة 2022/2021 وهما 1 ـ مشروع التحول الرقمي لوزارة الكهرباء والماء، 2 ـ مشروع منظومة العدادات الذكية حيث شهد المشروعان تقدما في نسب انجازهما.

ومن ناحية انجاز المشروعات، فقد تقدمت ثلاثة مشاريع خلال الربع الثالث وهم مشروع الحكومة الإلكترونية لدعم قطاع العدالة لوزارة العدل ومشروع ميكنة وتطوير وزارة الشؤون الاجتماعية ومشروع التعداد التسجيلي لدولة الكويت 2021 التابع للإدارة المركزية للإحصاء، ولم يحقق مشروع مركز البيانات الوطني لاستمرارية الاعمال وإدارة الكوارث التابع للجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات تقدما وأفاد الجهاز بتحديد استراتيجية جديدة للمشروع تتناسب بشكل أفضل مع الاوضاع الحالية ورفعها الى لجنة الحوكمة، وحقق المشروع انجازا بنسبة 7,2٪ بنهاية الربع الثالث، في حين أفادت الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة بأنها تواجه معوقات فنية مع المشروع حيث قامت الجهة بحسب المشروع من المقاول نظرا لعدم قدرة الشركة على توريد الاجهزة المطلوبة حيث توقفت نسبة انجاز المشروع لتبلغ نسبة انجازه 40٪ خلال الربع الرابع من الخطة السنوية السابقة واضافت الجهة بمواجهة تحد مالي جديد يتمثل في تأخر وصول الموافقة على اعتماد زيادة الميزانية للمشروع، كما افادت ايضا وزارة التجارة بوجود بعض المعوقات الادارية المتمثلة في بطء الدورة المستندية الخاصة بمشروع «مركز الكويت للأعمال 2» واخيرا مشروع المنظومة المتكاملة لإعداد ومتابعة الخطة الخمسة حيث لم يشهد المشروع اي تقدم في نسبة الانجاز من سنة الخطة 2021/2020 حتى نهاية الربع الثالث من السنة المالية 2022/2021.

يعني برنامج تطوير المخطط الهيكلي، تطوير استعمالات اراضي الدولة، واعتماد انظمة ذكية ومستدامة تساعد على الحفاظ على البيئة الطبيعية، مع الأخذ في الاعتبار التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، والزيادة السكانية المتوقعة خلال العقدين القادمين. ويعتبر المخطط الهيكلي للدولة هو الأساس في عملية التنمية، فهو الإطار العام الذي يحدد الاهداف والسياسات العمرانية المستقبلية التي تعكس رؤية وأهداف وخطط الدولة في استعمالات الاراضي المختلفة.

يعتبر برنامج تطوير المخطط الهيكلي خريطة للتنمية خلال العقدين القادمين، يتم الرجوع إليه في تحديد مستهدفات وبرامج ومشروعات خطة التنمية الحالية والخطط المستقبلية. وهو ما يحقق الاستهداف والتوزيع العادل لمشروعات التنمية على كافة مناطق الكويت وتحقق توازنا عمرانيا وديموغرافيا بين المحافظات المختلفة.

يتضمن البرنامج التنموي مشروعا واحدا تحت مسمى «تطوير وتحديث المخطط الهيكلي لدولة الكويت (المخطط الهيكلي الرابع دولة الكويت)»، بنسبة انجاز 97,9٪ بنهاية الربع الثالث من الخطة السنوية 2022/2021، ولم يحقق أي تقدم خلال الربع الثالث من السنة الحالية، ولا توجد أي اعتمادات مالية للمشروع.

تشكل قواعد الحوكمة المؤسسية في القطاع الحكومي درجة كبيرة من الأهمية باعتبارها احد اهداف التنمية المستدامة التي تساهم في مكافحة الفساد وتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة عبر اعادة هيكلة الجهاز الاداري للدولة، وتقليص الدورة المستندية، واعداد استراتيجية وطنية شاملة للنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد.

يتضمن برنامج الحوكمة المؤسسية مشروعا واحدا تنفذه الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة)، والذي يدور بشكل رئيسي حول اعداد استراتيجية وطنية للنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد، حقق المشروع انجازا بنسبة 79٪ بنهاية الربع الثالث، وينفذ المشروع بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ولم تفد الجهة بوجود أي تحديات تذكر.

يسعى الاقتصاد المتنوع

م	المشروع	نوع المشروع	طبيعة المشروع	مرحلة المشروع	الجهة المسؤولة
1	شركة المستودعات العامة والمنافذ الحدودية (العبدلي)	شركات مساهمة	مستمر	تحضيري	الهيئة العامة للإستثمار
2	تطوير المدرج الشرقي في المطار الدولي	إنشائي	مستمر	تنفيذي	الإدارة العامة للطيران المدني
3	مصفاة الزور	إنشائي	مستمر	تسليم	مؤسسة البترول الكويتية
4	الوقود البيئي	إنشائي	مستمر	تنفيذي	
5	مدينة صباح السالم الجامعية	إنشائي	مستمر	تنفيذي	جامعة الكويت
6	مجمع الشقايا للطاقة المتجددة	إنشائي	مستمر	تنفيذي	معهد الكويت للأبحاث العلمية
7	مباني جديدة بمستشفى العدان	إنشائي	مستمر	تنفيذي	وزارة الصحة
8	مباني جديدة بمستشفى الفروانية	إنشائي	مستمر	تنفيذي	
9	مستشفى الصباح الجديد	إنشائي	مستمر	تنفيذي	
10	مدينة المطلاع السكنية	إنشائي	مستمر	تنفيذي	المؤسسة العامة للرعاية السكنية
11	توسعة مطار الكويت مبنى الركاب (2)	إنشائي	مستمر	تنفيذي	وزارة الأشغال العامة
12	ميناء مبارك الكبير	إنشائي	مستمر	تنفيذي	وزارة الأشغال العامة
13	شبكة سكك الحديد في دولة الكويت - المرحلة الأولى (استشارية)	تطويري	مستمر	تحضيري	الهيئة العامة للطرق والنقل البري
14	تأسيس وتشغيل منظومة ضمان للرعاية الصحية	تطويري	مستمر	تنفيذي	شركة مستشفيات الضمان الصحي
15	مدينة الحرير والجزر (المرحلة الأولى)	تطويري	مستمر	لم يبدأ	جهاز تطوير مدينة الحرير وجزيرة بوبيان

منها 43 وردت في الخطة الإنمائية الثانية

62 مشروعاً بقانون أقر منها 23.. و22 متداولة في اللجان البرلمانية و5 تشريعات تحت المناقشة في مجلس الوزراء بنسبة إنجاز 60٪

■ تهيئة بيئة الأعمال للقطاع الخاص وزيادة فرص العمل للمواطنين من خلال تبسيط إجراءات إصدار التراخيص
■ رفع الطاقة الاستيعابية للتعليم العالي لتغطية حاجة سوق العمل بتنويع التخصصات الجامعية بما يناسب ذلك

المستدام الى توافر احتياجات المواطنين وتنويع مصادر الدخل، وترتكز دعائمه على تمكين القطاع الخاص لزيادة عملية التنمية، وتبني المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتوفير فرص عمل لائقة دائمة، وقطاع حكومي دوره الأساسي هو التنظيم والمراقبة لتحسين بيئة الاعمال وجعلها جاذبة للاستثمارات الوطنية والأجنبية.

وتتضمن ركيزة اقتصاد متنوع مستدام (7) برامج، حيث يستهدف برنامج «تهيئة بيئة الاعمال للقطاع الخاص» التغلب على المعوقات التي تواجه القطاع الخاص والعمل على زيادة نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، وبرنامج «تنويع القاعدة الانتاجية» والذي يسعى إلى زيادة نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي لخفيف الاعتماد على القطاع النفطي. أما برنامج «تطوير السياحة الوطنية» فيستهدف تشجيع الاستثمارات في الانشطة السياحية بمختلف مناطق الكويت، والاستغلال الامثل للمرافق والخدمات السياحية لتطوير القطاع السياحي وزيادة قدراته التنافسية. وبرنامج «الاقتصاد المعرفي» الذي يستهدف زيادة الميزة التنافسية للمنتجات الوطنية، وذلك في المدى المتوسط الى الطويل، ما سيؤدي إلى زيادة قدراتها على النفاذ للأسواق العالمية وبالتالي زيادة الصادرات غير النفطية وزيادة الإيرادات العامة غير النفطية. ويسعى البرنامج الى تشجيع الصناعات المعرفية ذات التقنية المتطورة وتسويقها للقطاع الصناعي، وبناء القدرات والخبرات اللازمة لتنفيذ برنامج البحث العلمي، بما في ذلك الاستفادة من تطوير ابحاث عالمية في مجال الطاقة، دعم جهود اشراك القطاع الخاص في تطوير المناهج والتخصصات العلمية والبرامج البحثية بمؤسسات التعليم العالي، لضمان التوافق مع احتياجات القطاع الخاص بمجالاته المتعددة، تطوير استراتيجية وطنية للبحث العلمي والابتكار، من خلال ربط البحث العلمي والابتكار بخطط التنمية في الدولة، تطوير آلية فعالة لربط مخرجات البحث العلمي بالأولويات التنموية.

ويتضمن البرنامج 5 مشروعات مستمرة تشارك جهتان في تنفيذها باعتمادات تقدر بنحو 3,5 ملايين دينار انفق منها بنحو 7,4٪ بنهاية الربع الثالث من الخطة 2022/2021. يقوم معهد الكويت للأبحاث العلمية بتنفيذ 4 مشروعات حققت ثلاث مشروعات تقدما خلال الربع الثالث، وتوضح البيانات احراز تقدم في مشروع المزرعة الاقتصادية المستدامة باستخدام التقنيات الحديثة بمقدار 2,8٪ لتبلغ نسبة انجازه 40,2٪ وحقق مشروع انشاء مرافق متخصصة لتطوير نظم زراعية متكاملة ومتطورة لتعزيز الانتاج الزراعي المستدام تقدما بمقدار 3,7٪ لتبلغ نسبة انجازه 92,1٪ خلال الربع الثالث. وحقق مشروع تصميم وإنشاء مرافق متخصصة لأبحاث الصحراء وأنشطة التنمية الحضرية تقدما بمقدار 1,6٪ لتبلغ نسبة انجازه 94٪ في الربع الثالث، في حين أن مشروع تصميم لإنشاء مرافق متخصصة لأبحاث ادارة البحار ومواردها لم يحقق تقدما خلال الربع الثالث لتظل نسبة انجازه عند 24,8٪. كما تشارك هيئة اسواق المال بمشروع تأسيس كيان معرفي متخصص في قطاع اسواق المال وبلغت نسبة انجازه 14,3٪ بزيادة قدرها 6,1٪ عن الربع الثاني.

تنويع القاعدة الإنتاجية

تنويع القاعدة الإنتاجية يعني زيادة عمق الاقتصاد الوطني بتنمية قطاعات الصناعة والزراعة والثروة السمكية والتعدين والخدمات من خلال زيادة معدلات الاستثمار لزيادة نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي وتنويع مصادر الدخل وتخفيض الاعتماد على القطاع النفطي. ويستهدف البرنامج زيادة نسبة مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بنهاية الخطة الإنمائية ما سيؤدي الى تحسين الترتيب النسبي لدولة الكويت في دليل تطور بيئة الاعمال.

تشارك ثلاث جهات في تنفيذ ثلاث مشروعات مستمرة ضمن هذا البرنامج، باستثمارات سنوية تقدر بنحو 650,000 دينار، لم تنفق منها أي مبالغ بنهاية الربع الثالث من الخطة 2022/2021 من خطة العام 2022/2021.

استدامة المالية العامة

يهتم هذا البرنامج بمعالجة الخلل الهيكلي في المالية العامة والناتج عن هيمنة الإيرادات النفطية من جانب، وتضخم بند النفقات الجارية من جانب آخر، لذا فقد وضعت الحكومة ضمن اولوياتها العمل على استدامة المالية العامة من خلال اصلاح الهيكل المالي حتى تتمكن الدولة من تنفيذ خططها التنموية باستقرار بعيدا عن تقلبات اسعار النفط ودون معوقات لتوفير الاعتمادات المطلوبة في توقيتاتها.

يتضمن البرنامج مشروعا مستمرا تقوم وزارة المالية بتنفيذه، بتكلفة تقدر بنحو 2 مليون دينار، انفق منها 8,1٪ بنهاية الربع الثالث من خطة 2022/2021 مشروع تطوير الإدارة الضريبية، حيث بلغت نسبة الانجاز 79,8٪ بزيادة قدرها 3,1٪ عن الربع الثاني بعد ان شهد انخفاضا في الربع السابق نتيجة لتعديل البرنامج الزمني للمشروع نظرا لوجود تحديات فنية متمثلة بتعطيل العمل بسبب انتشار فيروس كورونا.

تطوير السياحة الوطنية

يعنى برنامج تطوير السياحة الوطنية بتنمية الإمكانات والموارد المادية والخدمية السياحية من خلال التخطيط والتطوير العمراني وتشجيع وزيادة التعاون الوثيق بين القطاعين العام والخاص في مجال السياحة، لما له من دور في تنويع مصادر الدخل، ويستهدف البرنامج تشجيع الاستثمارات في الانشطة السياحية بمختلف مناطق الكويت، والاستغلال الامثل للمرافق والخدمات السياحية لتطوير القطاع السياحي وزيادة قدراته التنافسية.

يشتمل البرنامج على مشروعين مستمرين، تقوم بتنفيذهما بلدية الكويت ولم تخصص اعتمادات مالية للمشاريع في خطة 2022/2021، حيث تم اكتمال انجاز مشروع تطوير الواجهة البحرية بالجهراء (كورنيش الجهراء) بنسبة 100٪ للخطة السنوية 2022/2021، في حين لم يحقق مشروع تطوير خليج الصليبخات تقدما خلال الربع الثالث لتظل نسبة انجازه عند 97,9٪ ولم تذكر الجهة أي معوقات.

يسعى برنامج التخصيص الى اعادة رسم دور الدولة في النشاط الاقتصادي بحيث تتحول من المشغل والمنتج الى المنظم والمراقب، لتحقيق نمو اقتصادي مستدام بعيدا عن الاعتماد الكلي على النفط، وتحقيق التعاون العادل بين القطاعين العام والخاص، وعليه فإن الدولة تستهدف ان تتحرر من الدور الانتاجي وتفرد مساحة اكبر للقطاع الخاص من خلال برنامج التخصيص والذي يعني زيادة الدور الذي يقوم به القطاع الخاص في ملكية و/أو تشغيل و/أو ادارة الوحدات الانتاجية في المجتمع، بغرض تحسين الكفاءة الانتاجية لتلك الوحدات، بما يخدم اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويتضمن برنامج التخصيص عددا من العناصر، أهمها تغيير اسلوب تشغيل وادارة المشروعات العامة، لتتفق مع آليات عمل القطاع الخاص، والتي تتمثل في اتخاذ الربح او الانتاجية كأساس لتقييم الاداء، والاعتماد على الاسعار الاقتصادية في حساب المنافع والتكاليف، وتبني نظام الحوافز في تشغيل وادارة الموارد.

ويقوم البرنامج على أربعة مشروعات تطويرية، مستمرة، لم يخصص لها اعتمادات مالية سنوية لخطة 2022/2021، تقوم قوة الاطفاء العام بمشروع تخصيص بعض خدمات الادارة العامة للاطفاء، وتم انجاز المشروع بنسبة 100٪ في الربع السابق من الخطة، ويقوم الجهاز الفني لبرنامج التخصيص بتنفيذ ثلاثة مشروعات ضمن هذا البرنامج، مشروع تخصيص الخطوط الارضية الثابتة والنطاق العريض والاتصالات الدولية والذي لم يحقق تقدما لتظل نسبة انجازه 30٪ منذ الخطة السابقة، كذلك لم يحقق مشروع محطة الشعيبة الشمالية اي تقدم لتبقى نسبة انجازه عند 51٪ منذ الخطة السابقة، بينما لم يبدأ مشروع دراسة استراتيجية حول تخصيص المشاغل الرئيسية لوزارة الكهرباء والماء ولم يذكر الجهاز الفني لبرنامج التخصيص اي معوقات.

يهدف هذا البرنامج الى زيادة ودعم القيم المضافة في القطاع النفطي من خلال تعظيم وتوسيع سلسلة القيمة وتطوير عمليات الإنتاج وذلك لتجنب التأثر الحاد بالتقلبات في اسعار النفط الخام وزيادة العوائد من المنتجات المصنعة ودعم الصناعات المرتبطة بالقطاع النفطي بما يدعم الوضع التنافسي للمنتجات الكويتية اعتماداً على المواد الخام الوطنية.

ويتضمن البرنامج مشروعين انشائيين، مستمرين، مشروعا بمرحلة التسليم ومشروعا بالمرحلة التنفيذية، وتقوم مؤسسة البترول الكويتية بتنفيذ كلا المشروعين بتكلفة تبلغ 310 ملايين دينار، انفق منها 58,4٪ بنهاية الربع الثالث من خطة 2022/2021، حيث حقق مشروع مصفاة الزور تقدما عن الربع الثاني بمقدار 1,1٪ وبلغت نسبة انجازه 99,9٪ ودخل مرحلة التسليم، وأفادت الجهة بوجود عوائق فنية نتيجة تأثر اعمال المقاول المتعلقة بتوريد المواد بسبب انتشار فيروس كورونا والحظر المفروض. في حين لم يحقق مشروع الوقود البيئي تقدما عن الربع الثاني لتظل نسبة الانجاز عند 99,8٪.

تمثل البنية التحتية العمود الفقري وشريان الحياة لجميع الانشطة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المتحضرة، وبدونها لا يمكن تحقيق اي تطور او رفاهية في المجتمع، فهي عامل اساس ومؤثر في استقطاب الاستثمارات الخاصة الوطنية والاجنبية المباشرة وما ينعكس عليه من زيادة في الناتج المحلي الاجمالي.

طبيعة المشروع	تطويري	إنشائي	شراكة	شركات مساهمة	لم يبدأ	تحضيري	تنفيذي	تسليم	أنجز	إجمالي
مستمر	45	67	3	1	4	47	57	5	3	116
جديد	6	9	0	0	3	4	8	0	0	15
إجمالي	51	76	3	1	7	51	65	5	3	131

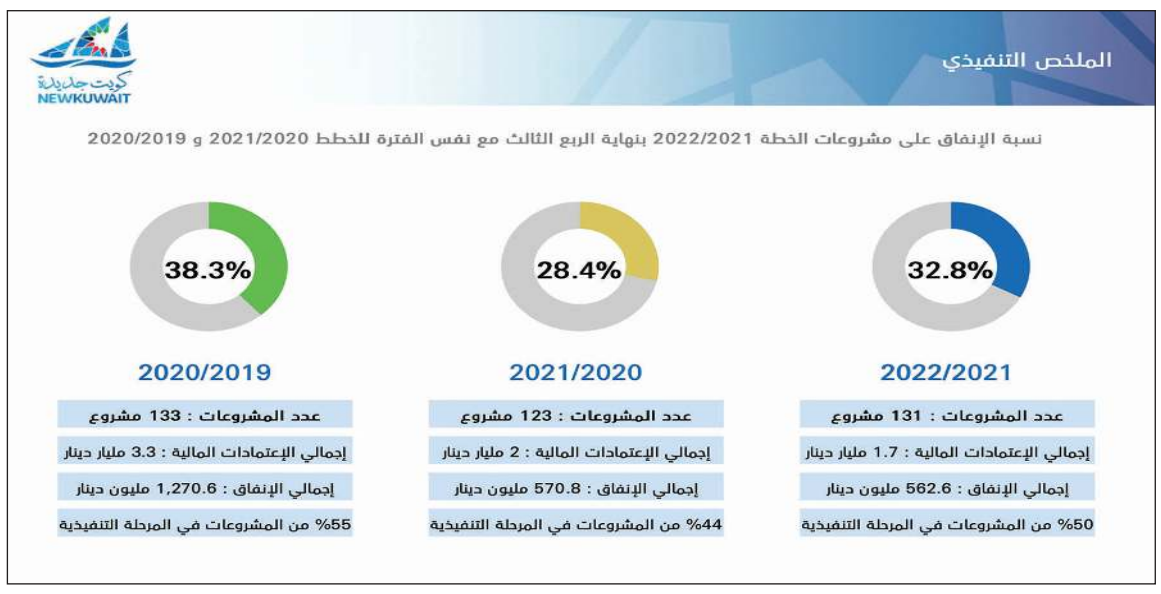

م	المشروع	نوع المشروع	طبيعة المشروع	مرحلة المشروع	الجهة المسؤولة
1	مبنى جديد بمستشفى الامراض السارية	إنشائي	مستمر	تنفيذي	وزارة الصحة
2	مباني جديدة بمستشفى العدان	إنشائي	مستمر	تنفيذي	
3	مبنى جديد بمستشفى ابن سينا	إنشائي	مستمر	تحضيري	
4	مباني جديدة بمستشفى الفروانية	إنشائي	مستمر	تنفيذي	
5	مبنى جديد بمركز الكويت للسرطان	إنشائي	مستمر	تنفيذي	
6	مستشفى الصباح الجديد	إنشائي	مستمر	تنفيذي	
7	تصميم مستشفى مدينة صباح الاحمد	إنشائي	مستمر	تحضيري	
8	مستشفى الأطفال	إنشائي	مستمر	تحضيري	وزارة الأشغال العامة
9	مستشفي الولادة الجديد	إنشائي	مستمر	تنفيذي	وزارة الأشغال العامة
10	مدينة الكويت الطبية	إنشائي	مستمر	تحضيري	المؤسسة العامة للتأمينات الإجتماعية
11	تأسيس وتشغيل منظومة ضمان للرعاية الصحية	تطويري	مستمر	تنفيذي	شركة مستشفيات الضمان الصحي

النص الكامل للتقرير مع الصور والجداول على موقع «الأنباء»
www.alanba.com.kw